



تبسيط و تعليم أحكام الإسلام

فقه العبادات المصور

الحج

الزكاة

الصيام

الصلاة

الطهارة



د. عبدالله بن سالم باهمام

زكاة بهيمة الأنعام

زكاة بهيمة الأنعام



شروط وجوب زكاة بهيمة الأنعام

١. أن يمر على الأنعام حَوْل كامل عند مالكها؛ لقول النبي ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» (رواه ابن ماجه).
٢. أن تكون سائمة؛ لقول النبي ﷺ: «فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ أُنْتَهَ لَبُونٌ» (رواه النسائي)، والإبل السائمة: هي التي يكون غذاؤها على الرعي من نبات الأرض، والكلاء المباح -وهو الذي نبت بفعل الله سبحانه دون أن يزرعه أحد-، أما إن كان غذاؤها مما يزرعه هو فلا تُعدّ سائمة ولا زكاة فيها.
٣. أن تكون مُعَدَّة للاستفادة من ألبانها ونسلها، لا أن تكون عاملة، والإبل العاملة: هي التي يستخدمها صاحبها في حرث أو سقي الأرض، أو نقل المتاع، أو حمل الأثقال. والإبل العاملة لا تجب فيها الزكاة؛ لأنها -حينئذ- تدخل في حاجات الإنسان الأصلية كالثياب، أما إذا أُعِدَّت للتأجير فإن الزكاة تكون فيما يحصل من أجرها، إذا حال عليه الحَوْل.
٤. أن تبلغ الأنعام النصاب الشرعي.

المحتويات

تعريف بهيمة الأنعام

حكم زكاة بهيمة الأنعام

شروط وجوب زكاة بهيمة الأنعام.

النصاب الشرعي لزكاة بهيمة الأنعام

أنصبة الإبل ومقدارها

أنصبة البقر ومقدارها

أنصبة الغنم ومقدارها

في صفة الواجب

في الخلطة في بهيمة الأنعام

تعريف بهيمة الأنعام

بهيمة الأنعام:

الإبل، والبقر، والغنم.

حكم زكاة بهيمة الأنعام

واجبة؛ لقول النبي ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ، لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطْلُوهُ بِأُظْلَافِهَا»^(١)، كُلَّمَا نَفِدَتْ أَخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ» (رواه مسلم).

(١) الظلف: هو الحافر.

أنصبة وزكاة الإبل

عدد الإبل	مقدار الزكاة الواجب فيها
٩ : ٥	شاة
١٤ : ١٠	شأتان
١٩ : ١٥	ثلاث شياه
٢٤ : ٢٠	أربع شياه
٣٥ : ٢٥	بنت مخاض (ما تم لها سنة)
٤٥ : ٣٦	بنت لبون (ما تم لها سنتان)
٦٠ : ٤٦	حقة (ما تم لها ثلاث سنين)
٧٥ : ٦١	جدعة (ما تم لها أربع سنين)
٩٠ : ٧٦	بنتا لبون
١٢٠ : ٩١	حقتان
١٢٠ :	في كل أربعين: بنت لبون، وفي كل خمسين: حقة

النصاب الشرعي لزكاة بهيمة الأنعام

أولاً: أنصبة الإبل، ومقدار ما يجب في كل نصاب

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له: «هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم، من كل خمس شاة، إذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض ^(١) أنثى، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون ^(٢) أنثى، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة ^(٣) طروقة الحمل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جدعة ^(٤) ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة ^(٥)» (رواه البخاري).

(١) بنت المخاض: ما تم لها سنة.

(٢) بنت اللبون: ما تم لها سنتان.

(٣) الحقة: ما تم لها ثلاث سنين.

(٤) الجدعة: ما تم لها أربع سنين.

(٥) ولا يجزئ في الغنم المخرجة إلا الجذع من الضأن وهو ما له ستة أشهر، والثني من المعز وهو ما له سنة.



أنصبة وزكاة الغنم

عدد الغنم	مقدار الزكاة الواجب فيها
١٢٠:٤٠	شاة
٢٠٠:١٢١	شاتان
٣٠٠:٢٠١	ثلاث شياه (وكلها زادت مائة زادت شاة)

في صفة الواجب

الواجب في الزكاة بأن يكون من وسط المال، لا من خياره، ولا من شراره، فيجب على الساعي مراعاة السن الواجبة، إذ لا يجزئ أقل منها؛ لأنه إضرار بالفقراء، ولا يأخذ أعلى منها؛ لأنه إجحاف بالأغنياء، ولا يأخذ المريضة، والمعيبة، والكبيرة الهرمة؛ لأنها لا تنفع الفقير، وبالمقابل لا يأخذ الأكلة، وهي السمينة المعدة للأكل، ولا الرُبى، وهي التي تربي ولدها، ولا الماخض وهي الحامل، ولا حرزات المال، وهي خيارها التي تحرزها العين؛ لأنها من كرائم الأموال، وأخذها إضرار بالغني؛ لقول رسول الله ﷺ: «فِيَاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ».

(رواه البخاري).



ثانياً: أنصبة البقر، ومقدار ما يجب في كل نصاب

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً^(١)، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً^(٢)» (رواه أبو داود).

أنصبة وزكاة البقر

عدد البقر	مقدار الزكاة الواجب فيها
٣٩:٣٠	تَبِيع (ما تم له سنة من البقر)
٥٩:٤٠	مُسِنَّة (ما تم لها سنتان)
٦٩:٦٠	تَبِيعَان
٧٩:٧٠	تَبِيع ومُسِنَّة

ثالثاً: أنصبة الغنم، ومقدار ما يجب في كل نصاب

جاء في حديث أنس رضي الله عنه السابق: «وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِيَّاتٍ فَفِيهَا ثَلَاثٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِيَّاتٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٍ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا» (رواه البخاري).

(١) التَّبِيع والتَّبِيعَةُ: ما تم له سنة من البقر.

(٢) المُسِنَّة: ما تم لها سنتان.



في الخلطة في بهيمة الأنعام

وهي على نوعين:

النوع الأول: خلطة أعيان

وهي: أن يكون المال مشتركاً بين اثنين في الملك، مشاعاً بينهما، لم يتميز نصيب أحدهما عن الآخر، وتكون خلطة الأعيان بالإرث، وتكون بالشراء.

النوع الثاني: خلطة أوصاف

وهي أن يكون نصيب كل منهما متميزاً معروفاً، ويجمع بينهما الجوار فقط.

وهي بنوعيهما تُصَيَّر المالين المختلطين كالمال الواحد إذا كان مجموع المالين نصائباً، وأن يكون الخليطان من أهل وجوب الزكاة، فلو كان أحدهما كافراً لا تصح الخلطة، ولا تؤثر، وأن يشترك المالان المختلطان في المراح، وهو المبيت والمأوى، ويشتركا في المسرح فيسرحن جميعاً، ويرجعن جميعاً، والمحلب والمرعى، والفحل، فيكون فحل الضراب واحداً مشتركاً لهما جميعاً، فإذا توافرت هذه الشروط أصبح المالان كالمال الواحد بتأثير الخلطة؛ لقوله ﷺ: «لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ» (رواه ابن خزيمة). فالخلطة تؤثر في إيجاب الزكاة وفي إسقاطها، وذلك في بهيمة الأنعام خاصة دون غيرها.

ومثال الجمع بين المتفرق:

أشخاص ثلاثة كل واحد منهم يملك أربعين من الغنم، فجميعها مائة وعشرون، فلو اعتبرنا كل واحد لوحده لوجب عليهم ثلاث شياه، لكن إذا جمعنا الغنم كلها فلا يكون فيها إلا شاة واحدة. فهنا: جمعوا بين متفرق؛ لثلاث يجب عليهم ثلاث شياه، بل واحدة.

ومثال التفريق بين مجتمع:

شخص عنده أربعون شاة، فإذا علم بمجيء العامل فرق بينها فجعل عشرين منها في مكان وعشرين في مكان آخر، فلا يؤخذ عليها زكاة لعدم بلوغها النصاب متفرقة.